استبيان بعنوان

"الوفاء بحقوق الإنسان لأولئك الذين يعيشون في فقر

واستعادة صحة النظم الإيكولوجية المائية: تحديان متقاربان"

١- الإطار القانوني و / أو السياسي الدولي أو الإقليمي أو الوطني الذي:

- يحمي الحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية، بما في ذلك المياه الجوفية ويعزز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية المائية.

- يقر بأهمية النظم البيئية المائية لإعمال حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

- يؤسس الروابط بين حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وصحة النظم الإيكولوجية المائية.

- يعترف و / أو يحمي آليات إدارة المياه المجتمعية مثل آليات الفلاحين والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية.

- يحدد إطار عمل أو معايير لحماية النظم البيئية المائية من الاستغلال المفرط والتلوث.

- آليات محددة للمساءلة والمراقبة لضمان / تعزيز الشفافية بشأن استخدامات المياه من قبل كبار مستخدمي المياه (الزراعة على نطاق واسع، والصناعات (بما في ذلك الصناعات الاستخراجية)، والاستخدامات التجارية).

- يحدد الالتزامات والآليات الإجرائية لحماية النظم الإيكولوجية المائية كمصادر مياه شرب آمنة.

- يشتمل على نهج قائم على الحقوق لإدارة النظم الإيكولوجية المائية.

- الضمانات البيئية و / أو الاجتماعية لضمان عدم تأثر صحة النظم البيئية المائية بالتدخلات الخارجية.

- ضمان وصول أصحاب الحقوق إلى العدالة إذا تأثرت صحة النظم البيئية المائية التي يعتمدون عليها.

- الآليات الإقليمية أو الوطنية التي تحمي المياه في إطار حقوق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية.

- حماية المدافعين عن حقوق المياه من الانتقام والتجريم بسبب نشاطهم.

- يقلل / يقلل من المتطلبات أو المعايير العالية لحماية النظم الإيكولوجية المائية، مما يسمح بالتلوث واستنزاف النظم الإيكولوجية المائية.

على المستوى الدولي، لم يتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية النص صراحة على الحق في المياه، وإزاء ذلك فإن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمدت في عام ٢٠٠٢ (التعليق العام رقم ١٥) بشأن الحق في المياه، الذي تم تعريفه بأنه حق كل فرد في الحصول على كمية من المياه تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها ماديا وميسورة ماليا لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية وبإعتبار أن الحق في المياه جزء من الحق في التمتع بمستوى معيشة ملائم كشأن الحقوق المتعلقة بالغذاء والسكن والكساء الملائم.

جرى تضمين الحق في المياه بشكل قاطع في عدد من الاتفاقيات اللاحقة، فتم النص عليه فى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩ (المادة ١٤)، واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ (المادتان ٢٤ و٢٧)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عام ٢٠٠٦ (المادة ٢٨).

وعلى المستوى الإقليمي، تضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (١٩٩٠) التزامات صريحة لحقوق الإنسان مرتبطة بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، كما يعترف الميثاق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤) بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، الأمر الذي ينبغي أن تكفل الدول من أجله توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية للجميع ونظم الصرف الصحي السليمة (المادة ٣٩).

وعلى المستوى الوطني، تنص المادة (٢٩) من الدستور المصري على "التزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، وتشجيع الصناعات التى تقوم عليهما". وتنص المادة (٣٠) على "التزام الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية".

وتنص المادة (٤٤) على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمى فى هذا المجال. وحق كل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدى على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون".

وتنص المادة (٤٤) على أن "لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطنى. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".

وتنص المادة (٤٥) على أن "تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. ويحظر التعدى عليها، أوتلويثها، أواستخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن فى التمتع بها مكفول". كما تنص المادة ٧٩ على أن "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف وماء نظيف".

هناك عددا من القوانين في هذا الإطار نذكر منها مايلي:

القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ بشأن "حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث"، حيث يهدف هذا القانون لحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة وتعديلاته بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥، والذي يهدف إلى الحفاظ على البيئة والصحة العامة لاسيما البيئة المائية وتحسين جودة الحياة.

القانون رقم (١٤٧) لسنة ٢٠٢١ بشأن الموارد المائية والرين والذي يساهم في حماية نهر النيل من التعديات ويرفع من كفاءة استخدام الموارد المائية.

يتضمن الهدف الخامس من أهداف "أجندة التنمية المستدامة.. رؤية مصر ٢٠٣٠"، الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمناً وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

وأطلقت مصر في عام٢٠٢٠ استراتيجية لإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠. ترتكز الاستراتيجية على التحليل الدقيق لكافة عناصر الموارد المائية والتى تشمل الجوانب المناخية والهيدرولوجية والبيئية الذى تتفاعل فيه هذه العناصر جميعا.

كذلك تتضمن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان التي أُطلقت في ٢٠٢١ تأكيدات واضحة على الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي انطلاقا من كفالة الدستور لحق كل مواطن في ماء نظيف، والتزام الدولة بمد الأراضي بالمرافق الأساسية في

إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى بما يحقق الصالح العام، ويسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، ويحفظ حقوق الأجيال القادمة. وتستهدف الاستراتيجية رفع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه، ورفع معدل إنتاج المياه الجوفية بما لا يخل باستدامة الخزان الجوفي، وتقليل الفاقد من المياه.

٢- أحكام المحاكم العالمية والإقليمية والوطنية بما يلي:

- روابط محددة بين حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وصحة النظم الإيكولوجية المائية.

- إقامة روابط بين تلوث النظم البيئية المائية وعدم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

- حث الدول على حماية النظم البيئية المائية لضمان حقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

- ترسيخ شرعية المجتمعات الأصلية أو غير الأصلية لإدارة مصدر المياه وفقًا لآليات الحوكمة الخاصة بهم.

- يلزم الدولة باستعادة النظام البيئي المائي.

- ألزمت شركة خاصة بتعويض / معالجة أصحاب الحقوق عن الإضرار بالنظم البيئية المائية التي يعتمدون عليها.

- اعترف بنهر أو بحيرة أو نبع أو جدول أو أي مصدر مائي آخر بصفته صاحب حق.

- قضايا وطنية وإقليمية مؤطرة في الحق في بيئة نظيفة وصحية.

- طبقت على المستوى الوطني الأطر القانونية الإقليمية التي تحمي المدافعين عن حقوق المياه (على سبيل المثال اتفاقية إسكازو)

- نفذت على المستويين الوطني أو المحلي التوجيهات أو القواعد الإقليمية التي تحمي مصادر المياه (على سبيل المثال، توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المياه).

أصدرت محكمة القضاء الإدارى بأسوان في عام ٢٠١٦ حكما قضائيا، أيدت فيه قرار مدير عام حماية النيل بإزالة ماسورة الصرف الصناعى المعالج المنتهية فى مياه النيل لإحدى الشركات الخاصة لصناعة ورق الكتابة والطباعة، لمنع تلوث النهر رأفة بأكباد وصحة المصريين، وطالبت مجلس النواب بتعديل المنظومة التشريعية المنظمة للتعامل مع النيل لتحظر صراحة الصرف فى مياه النيل نهائيا واعتباره جريمة وجناية خطيرة، مضمونها الشروع فى قتل المصريين.

أصدرت محكمة النقض حكماً قضائياً للتصدي لمسألة التلوث البيئي في عام ٢٠٢١، رسخت فيه لعدة مبادئ ومفاهيم قضائية حول الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن. وقالت المحكمة فى حكمها "ضرورة التعويض عن كل الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على مخالفة أحكام القوانين وكذلك الاتفاقات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها أو عن حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد الضارة أو الناجمة عن التلوث من الجو أو من جنوح السفن أو اصطدامها أو التى تقع خلال شحنها أو تفريغها، أو عن أية حوادث أخرى، ويشمل التعويض جبر الأضرار التقليدية والبيئية وتكاليف إعادة الحال لما كانت عليه أو إعادة إصلاح البيئة".

٣- الإحصاءات ومصادر البيانات

- تتوفر بيانات رسمية ومستقلة عن صحة النظم البيئية المائية لتقييم الحاجة إلى الاستعادة أو الحفظ.

- خبرة جيدة في تطبيق المراقبة غير الحكومية أو القائمة على المجتمع المحلي للنظم الإيكولوجية المائية.

يعتبر التنوع البيولوجي البحري والساحلي أعلى تنوع بيولوجي في مصر (حوالى ٥٠٠٠ نوع) نظراً للمساحة الكبيرة التي يقطنها عبر حوالى ٣ آلاف كيلو متر من السواحل المتميزة والتي تضم بيئات كثيرة ومتنوعة سواء خليج السويس الذي يختلف كثيراً في

بيئته عن خليج العقبة، وبالتالى تنوعه البيولوجي أو البيئات البحرية الأخرى التي تتباين في صفاتها الطبيعية والكيميائية والأحيائية وأيضاً ثروتها المعدنية من البترول والغاز الطبيعي.

تصنف بيئة الشعاب المرجانية في البحر الأحمر من بين النظم البيئية المميزة على مستوى العالم وأقلها تدهوراً مقارنة بمناطق كثيرة أخرى في العالم. تلعب الشعاب المرجانية دوراً هاماً في حماية الشاطئ، لذلك لا توجد ظاهرة نحر الشاطئ كما هو الحال في البحر المتوسط، هذا بالإضافة إلى انها مصدر هام للثروة السمكية.

بالنسبة لرصد نوعية المياه، فقد تم ربط عدد من المنشآت الصناعية بشبكة الرصد اللحظى لرصد نوعية مياه نهر النيل والبحيرات، وتركيب محطتين رصد لحظى ببحيرة المنزلة، حيث بلغ عدد المحطات بالشبكة عدد (٢٥) محطة رصد لحظى، واستخدام منظومة المعلومات الجغرافية لإنشاء شبكة رصد لنوعية مياه صرف المنشآت الصناعية المباشرة علي نهر النيل من خلال عدد (٩) محطات لرصد نوعية المياه بنهر النيل، لقياس مؤشرات نوعية المياه بنهر النيل بعدد من المحافظات.

تم رصد نوعية مياه نهر النيل وفرعيه من خلال عدد (٦٩) موقع رصد علي نهر النيل بالإضافة إلي ثلاث نقاط من بحيرة السد العالي (ناصر) حيث يتم الرصد من خلال المعمل المركزي ومعامل الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة وذلك فى ١٦ محافظة

تنفيذ برامج قومية للرصد الساحلى والبحيرات لرصد مستويات جودة مياه البحيرات بغرض المساعدة في دعم خطط التنمية لتلك البحيرات، وذلك من خلال تحليل خواص نوعية المياه التحاليل الهيدروكيميائية، والتحاليل الكيميائية الهيدروكربونات البترولية الكلية الدلائل البكتيرية، والعائمات النباتية والحيوانية.

وبالنسبة للمتابعة الدائمة لمحطات معاجلة الصرف والمنشآت الصناعية، فقد تم الانتهاء من تقييم الموقف البيئي والتشغيلي لعدد (٥٠) محطة معالجة مياه صرف صحي والتي تستقبل المخلفات السائلة للمنشآت الصناعية (وهي المحطات الأكثر تأثيرا علي البيئة) وذلك من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات من شأنها رفع كفاءة المحطات.

تم الانتهاء من تقييم الموقف البيئي للمخلفات السائلة للمنشآت الصناعية لعدد (٦٥٥) منشأة التي تقوم بالصرف علي الشبكة العمومية، في عدد من المحافظات.

وبالنسبة لمجهودات متابعة الموقف البيئي لنهر النيل، فقد تم التفتيش علي المنشآت التي تقوم بالصرف علي نهر النيل (صرف مباشر ٩ منشآت – وصرف غير مباشر ١٢ منشأة) بإجمالي عدد ٢٠ منشأة.

وبالنسبة لمجهودات متابعة الموقف البيئي للبحر المتوسط، فقد تم التفتيش على المنشآت الصناعية التي تقوم بالصرف علي البحر المتوسط بإجمالي عدد ١١ منشأة.

وبالنسبة لمتابعة الموقف البيئي لبحيرة مريوط، فقد تم الانتهاء من من تنفيذ خطط الإصحاح البيئي لعدد ٣ منشآت صناعية، والانتهاء من مشروع حصر وجرد الملوثات (مصادر تلوث المياه) لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمنشآت الصناعية لكافة محافظات الجمهورية.

تم تنفيذ عدد (٥٢) محطة معالجة مياه الصرف الصناعي في نطاق مدينة السادس من أكتوبر تعتمد علي إعادة استخدام المياه المعالجة في الأغراض الصناعية والري والتشجير من خلال ترشيد استهلاك المياه، وكفاءة إدارة الموارد.

تم الانتهاء من حصر والتفتيش علي المنشآت الصناعية التي تعمل في مجال صناعة الكرتون من المخلفات الورقية وعددهم (١٥٥) منشآة، وتم تنفيذ (٩) محطات معاجلة وإعادة استخدام مياه الصرف الصناعي.

بالنسبة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية، فقد تم تنفيذ مشروع التكيف مع التغيرات المناخية لمنطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل، ويهدف إلى تقليل مخاطر غمر السواحل الشمالية لمصر وخاصة الدلتا.

٤- المؤسسات وآليات الحوكمة

- الجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في إدارة النظم الإيكولوجية المائية.

- آليات إدارة النظم الإيكولوجية المائية من قبل الدولة (بما في ذلك السلطات المحلية) أو الجهات الفاعلة غير الحكومية (بما في ذلك المنظمات المجتمعية).

- الوسائل المالية وتخصيص الميزانية لأطر الحوكمة والمساءلة في الدولة للنظم الإيكولوجية المائية (بما في ذلك الضمانات البيئية لتجنب تلوث المياه والاستغلال المفرط لمصادر المياه).

يتولى وضع السياسات الوطنية في مجال البيئة وتنفيذها عدد من الوزارات والجهات الوطنية في مقدمتها وزارة البيئة، وجهاز شئون البيئة، وينسق مجلس الوزراء من خلال وزارة البيئة عمليات صياغة السياسة البيئية وتنفيذها بين الوزارات المختلفة. وتختص وزارة البيئة برسم السياسة العامة، وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ علي البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها، ودعم العلاقات البيئية بين مصر والدول والمنظمات الدولية، والتوصية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلي الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة وإعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

ويعتبر جهاز شئون البيئة السلطة المسئولة عن تعزيز البيئة وحمايتها ويختص بحماية البيئة والصحة العامة، وتعزيز الأنشطة البيئة المختلفة على المستوى الوطني، من خلال دمج القضايا البيئة في جميع السياسات والخطط والبرامج الوطنية.

تم إنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك ليكون جهة رقابية بهدف تحقيق التوازن بين مقدمي ومتلقى الخدمة، وللارتقاء بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي من خلال تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف في إطار من المبادئ العامة المتمثلة في الشفافية والكفاءة وحماية حقوق المستهلكين.

يلعب الجهاز دورا فى مراقبة جودة المياه من خلال تجميع عينات من مواقع إنتاج المياه بالمحافظات وتحليلها بمعرفة معامل الجهات العلمية المحايدة، وإصدار التقارير عن موقف جودة مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى بالمحافظات، والمرور الميدانى على المعامل المركزية والفرعية ومعامل المحطات الموجودة لدى مقدمى الخدمة، والمقارنة بين النتائج من خلال التقارير التي يصدرها الجهاز للوقوف على التحسن في جودة مياه الشرب وكفاءة معالجة الصرف الصحي.

وتولى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي اهتماما لتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. فقد تم توفير مراكز خدمة عملاء متطورة، وسيارات ومراكز خدمة عملاء متنقلة وفتح منافذ في النوادي الرياضية، واستحداث قنوات ومنصات تكنولوجية لتكثيف التواصل وتلقى شكاوى وتقديم خدمات لمواطنين منها (الخط الساخن- وسائل التواصل الاجتماعي)، وتوفير خدمة التوصيل للمنازل للمرضى وكبار السن من راغبي عمل تعاقدات جديدة.

وضعت الشركة القابضة لائحة تجارية موحدة تتعلق بإجراءات التعاقد لتوصيل الخدمات لضمان تطبيق مبادئ النزاهة أثناء إنهاء جميع الإجراءات والتعاقد مع المستهلكين، وإتاحة تقسيط الديونيات والمتأخرات لمستحقات شركات المياه على فواتير الاستهلاك تسهيلا للمواطنين، وتبسيط وميكنة جميع الأعمال الخاصة بالإجراءات داخل مراكز خدمة العملاء لضمان سرعة إنهاء الإجراءات.

في مجال الشراكات، تم تأسيس الاتحاد النوعي المصري لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٠٢٠ لتعزيز دور المجتمع المدني لدعم مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، وليكون قناة للتعاون بين شركات المياه والجمعيات الأهلية.

٧١٣٧٧٥

في مجال المسئولية الاجتماعية تجاه الأسر الأشد فقرا، تم القيام بمسوحات مجتمعية للقرى المستهدفة من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي لتحديث بيانات العملاء وتوقيعها بخرائط نظم المعلومات الجغرافية، تحدد هذه المسوحات على سبيل المثال مستوى دخل المواطنين، والمستوى الثقافي والتعليمي مما يساعد في الخروج بنتائج ومعلومات شاملة تسهم في وضع تصور لمنهجيات التواصل وتقديم الخدمات طبقا لهذه المخرجات. كما تم تخفيض ثمن الوصلات المنزلية لمياه الشرب والصرف الصحي المنفذة من قبل الجمعيات الأهلية لصالح الأسر الأشد فقرا بالقري الريفية.

في مجال الرقابة والمتابعة لرفع كفاءة وضمان جودة الخدمة، تم ميكنة جميع أعمال الإدارات المعنية بالاتصال والتواصل وخدمة المواطنين بهدف التخطيط والمتابعة والتقييم ورصد النتائج من خلال برنامج: (DROPS – Digital Reporting &Operational Planning System)، وعمل استطلاعات رأى شهرية ودورية للوقوف على أولويات ومقترحات المواطنين أولا بأول، والمتابعة التليفونية مع العملاء للتأكد من جودة الخدمة المقدمة عبر جميع قنوات تقديم الخدمات والشكاوى.

٥- لأصحاب الحقوق

- أمثلة على كيفية ارتباط النظم البيئية المائية بالوفاء بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي في تجربتك الشخصية أو تجربة المجتمع الجماعي.

- تقديم أمثلة عن كيفية مساهمة الاعتراف بالشخصية القانونية للنظم الإيكولوجية المائية في تعزيز الحكم الديمقراطي واستعادتها.

- وصف التجارب التي تعكس التقاطع بين تدهور النظم الإيكولوجية المائية والفقر ونقص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

- أمثلة على كيفية تأثير النظم الإيكولوجية المائية المتدهورة على المجموعات والسكان في حالات الضعف، مثل: الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء والفتيات، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسود، والشعوب الأصلية.

- وصف كيف توفر آليات إدارة النهر أو البحيرة أو الينابيع أو النظم المائية الأخرى مياه شرب آمنة للاستهلاك والاستخدام الشخصي. يرجى تقديم أمثلة.

- أمثلة على كيفية تأثير عدم صحة النظام البيئي المائي على إعمال حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي لك أو لمجتمعك.

- أمثلة على استعادة النظم البيئية المائية من منظور حقوق الإنسان.

يأتى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى فى قائمة أولويات الحكومة المصرية وبما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وانعكس هذا الاهتمام في حرص الدولة على استخدام أحدث السبل التكنولوجية فى تنقية مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحى لإعادة استخدامها فى الأغراض المختلفة وكذلك السعى وراء التحسين المستمر للخدمات المقدمة للمواطنين وضرورة الارتقاء بهذا القطاع والرغبة فى رفع كفاءته فى ظل التحديات المتزايدة التى يواجهها متمثلة فى ندرة المياه والتزام الدولة بإتاحة الخدمة لجميع المواطنين مع الالتزام بالمعايير والإشتراطات الصحية والبيئية.

وقد أسفرت جهود الحكومة عن ارتفاع نسبة التغطية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية لتصل إلى نحو ٩٨,٧ % في ٢٠٢١، ١٠٠ % على مستوى الحضر، و٩٧,٤ % على مستوى الريف، مقارنة بنسبة بلغت ٩٧ % في ٢٠١٤.

وفى مجال تنمية الموارد المائية بالاستخدام الرشيد للمياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول، تتولى وزارة الموارد المائية والري مسئولية إدارة وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية ولاسيما خزانات المياه الجوفية، وكذلك القيام بتنفيذ منشآت لحصاد

الأمطار والسيول بمحافظات شبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر ومطروح كأحد أهم المصادر المكملة لمياه الشرب بالمناطق الساحلية.

وبهدف إتاحة المياه النقية، خاصة في المناطق الساحلية والمحافظات المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط وخليجى السويس والعقبة، تتجه الدولة لإنشاء عدد من محطات تحلية مياه البحر، وترتكز الخطة الاستراتيجية لإنشاء محطات لتحلية مياه البحر على أربعة محاور رئيسية مقسمة إلى ٦ خطط خمسية حتى عام ٢٠٥٠، وتستهدف الوصول بكمية المياه المنتجة من خلال هذه المحطات بنهاية هذه الفترة إلى أكثر من ٨,٥ مليون م٣/يوم.

هناك أيضا توجه لإعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي، من خلال معالجتها ثنائيًا وثلاثيًا، واستخدامها في الأغراض المخصصة لها، بدلا من التخلص منها كما كان يحدث سابقًا، من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المائية. من ناحية أخرى، أطلقت الدولة الخطة الاستراتيجية للتوسّع في محطات تحلية مياه البحر لتوفير احتياجات مياه الشرب (٢٠٢٠ - ٢٠٥٠)، والتي تقوم على مجموعة من المحاور المتعلقة بتوفير الاحتياجات المائية المطلوبة للتنمية العمرانية واللازمة لمواجهة الزيادة السكانية المستقبلية.

كما تقوم وزارة الموارد المائية والري بمسئولية إدارة وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية ولا سيما خزانات المياه الجوفية على أساس دراسات هيدروجينية على المستوى الإقليمي والمحلي والمناطق التنموية، وكذلك بتنفيذ منشآت لحصاد الأمطار والسيول بمحافظات سيناء والبحر الأحمر ومطروح.

ويصل متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية لمحطات المياه إلى نحو ٢٤,٨٥ مليون م٣/يوم، وذلك من خلال ٢٧٣٢ محطة إنتاج ما بين سطحية، وإرتوازية، ومحطة تحلية، حيث تمثل المياه المنتجة من المحطات السطحية نسبة ٨٨,١%، فيما يُنتج من المحطات الإرتوازية نسبة ١١,٣%، والباقي من محطات تحلية المياه.

كما تم بيع وتركيب ١,٢ مليون قطعة من القطع الموفرة، إلى جانب توقيع وثيقة لترشيد استهلاك مياه الشرب مع جميع الوزارات المعنية، والتنسيق مع تلك الوزارات لتركيب القطع الموفرة بجميع المباني التابعة لها، فضلاً عن بيع هذه القطع للجمهور من خلال مراكز خدمة عملاء الشركات التابعة.

وقد شهد عام ٢٠٢١ تدشين أحد أهم المشروعات التي تمت في محافظة جنوب سيناء بإنشاء ٤٤ سدًا، و١٦ حاجز توجيه، و٢٢٩ بحيرة صناعية، و١٥ خزانات، و٥ مشروعات طاقة شمسية، وإنشاء السدود لحمايتها، وهى مسارات وديان تشكل مجرى للسيول. كما تم الانتهاء في يناير ٢٠٢٢ من إنشاء سد أم البارد بوسط سيناء لتخزين ٣ ملايين متر مكعب من مياه الأمطار.

كما تم إنشاء محطة مياه الصعايدة في أكتوبر ٢٠٢١ وذلك بتقنية الترشيح الطبيعي لضفاف الأنهار، والتي تعد أول محطة في العالم قائمة بذاتها للترشيح الطبيعي، بطاقة ١٥ آلاف متر مكعب مياه يوميا، وتم مد خط مياه ناقل من المحطة لمناطق الخدمة، ليستفيد منها قرابة ٩٠ ألف نسمة. كما تم تنفيذ ١١٢ وحدة بتقنية الترشيح الطبيعي لضفاف الأنهار، تنتج ٢٨٠ ألف متر مكعب يوم، تخدم نحو ٢ مليون و١٦٢ ألف نسمة، بمحافظات "دمياط، القليوبية، الجيزة، بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر".

Questionnaire Titled
"Fulfilling the Human Rights of Those Living in Poverty and Restoring the Health of Aquatic Ecosystems: Two Converging Challenges"

1- The International, Regional or National Legal and/or Political Framework that:

- Protects the conservation of aquatic ecosystems, including groundwater, and promotes the sustainable use of aquatic ecosystems.
- Recognizes the importance of aquatic ecosystems for fulfilling the human rights to safe drinking water and sanitation.
- Establishes the linkages between the human rights to safe drinking water and the health of aquatic ecosystems.
- Recognizes and/or protects community water management mechanisms such as the ones of peasants, indigenous peoples, afro-descendants, and local communities.
- Determines a framework or standards to protect aquatic ecosystems from overexploitation and pollution.
- Determined accountability and monitoring mechanisms to guarantee/promote transparency on the uses of water by large water users (large-scale agriculture, industries (including extractive industries), and commercial uses).
- Establishes procedural obligations and mechanisms to protect aquatic ecosystems as safe drinking water sources.
- Incorporates a rights-based approach to the management of aquatic ecosystems.
- Environmental and/or social safeguards to guarantee that the health of aquatic ecosystems is not affected by external interventions.
- Guarantees rights holder access to justice if the health of the aquatic ecosystems they depend on is affected.
- Regional or national mechanisms that protect water in the framework of the human rights to a clean and healthy environment.
- Protects water rights defenders from retaliation and criminalization based on their activism.
- Minimizes/reduces the requirements or high standards to protect aquatic ecosystems, allowing the pollution and depletion of aquatic ecosystems.

At the international level, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights did not explicitly stipulate the right to water, and in view of this, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights adopted in 2002 the General Comment No. 15 on the right to water, which is defined as the right of every individual to sufficient, safe, acceptable, physically accessible, and affordable water for personal or domestic uses. The Comment also stipulates that the right to water is part of the right to enjoy an adequate standard of living, similar to the rights to food, housing, and adequate clothing.

The right to water was explicitly included in a number of subsequent agreements like: the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (Article 14), adopted in 1979, the Convention on the Rights of the Child (Articles 24 and 27), adopted in

1989, and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (Article 28), adopted in 2006. At the regional level, the African Charter on the Rights and Welfare of the Child (1990) stipulates explicit human rights obligations related to access to safe drinking water and sanitation. In addition, the Arab Charter on Human Rights (2004) recognizes the right of every person to the enjoyment of the highest attainable standard of health, for which States shall ensure the provision of basic nutrition and safe drinking water for all, in addition to proper sanitation systems (Article 39). At the national level, Article 29 of the Egyptian Constitution stipulates that "The State is committed to protecting and expanding agricultural land, and criminalizing encroachments thereon". Article 30 stipulates that "The State is committed to protecting fisheries resources, protecting and supporting fishermen, and empowering them to carry out their work without jeopardizing ecosystems".

In addition, Article 44 of the Constitution stipulates that "The State is committed to protecting the Nile River, preserving Egypt's historical rights thereto, rationalizing and maximizing the River's use, and not wasting or polluting its waters. The State is also committed to protecting groundwater, adopting necessary means to achieve water security and supporting scientific research in this regard. The right of every citizen to enjoy the Nile River is guaranteed. Trespassing the River's riverbank or jeopardizing the riverine environment is prohibited, and the State guarantees the elimination of any encroachments on the River, as regulated by law".

Article 46 also stipulates that "every person has the right to a healthy and proper environment, and protecting it is a national duty. The State is committed to taking the necessary measures to preserve the environment, not to harm it, and to rationally use natural resources to ensure sustainable development and guarantee the right of future generations thereto".

Article 45 stipulates that "the State is committed to protecting its seas, beaches, lakes, waterways, and natural protectorates. It is prohibited to encroach, pollute, or use them in a manner inconsistent with their nature, and the right of every citizen to enjoy them is guaranteed".

Article 79 also stipulates that "every citizen has the right to healthy and adequate food and clean water".

There are a number of national laws in this regard, including the following:

- Law No. 48 of 1982 on the "Protection of the Nile River and Waterways from Pollution".
- Law No. 4 of 1994 on the Environment and its amendments by Law No. 9 of 2009.
- Law No. 105 of 2015 that aims to preserve the environment and public health, especially the water environment, and improve the quality of life.
- Law No. 147 of 2021 on Water Resources and Irrigation, which contributes to protecting the Nile River from encroachments and increases the efficient use of water resources.

The fifth goal of the "Sustainable Development Strategy (SDS): Egypt Vision 2030" includes preserving both the development and the environment together through the rational use of resources to preserve the rights of future generations to a safe and adequate future. Egypt aims to achieve this by addressing the impact of climate change, enhancing the resilience of ecosystems and the ability to tackle natural hazards and disasters, increasing reliance on renewable energy and adopting sustainable consumption and production patterns. In 2020, Egypt launched a

strategy for managing water resources until 2050, based on a careful analysis of all interactive elements of water resources, including climatic, hydrological and environmental aspects.
The National Human Rights Strategy, launched in 2021, also includes clear affirmations of the right to safe drinking water and sanitation, based on the Constitution's guarantee of the right of every citizen to clean water. These affirmations were also based on the State's commitment to providing basic facilities to lands, within the framework of comprehensive urban planning for cities and villages that achieves the public interest and contributes to the improvement of the quality of life for citizens, in addition to preserving the rights of future generations. The Strategy aims to increase the per capita water availability of safe drinking water, improve the quality of drinking water, increase the number of desalination plants, increase groundwater production without prejudice to the sustainability of the aquifer, and reduce water loss.

2- The International, Regional and National Court Rulings that:

- Determined linkages between the human right to safe drinking water and the health of aquatic ecosystems.
- Established linkages between the pollution of aquatic ecosystems and the lack of access to safe drinking water and sanitation.
- Urged states to protect aquatic ecosystems to guarantee the human rights to safe drinking water and sanitation.
- Established the legitimacy of an indigenous or non-indigenous community to manage a water source according to their governance mechanisms.
- Obliged a state to restore an aquatic ecosystem.
- Obliged a private company to compensate/remedy right holders for damaging the aquatic ecosystems they depend on.
- Recognized a river, lake, spring, creek or another water source as a right-holder.
- National and regional cases framed in the right to a clean and healthy environment.
- Applied at the national level the regional legal frameworks protecting water rights defenders (for instance Escazú agreement).
- Implemented at national or local levels regional directives or rules that protect water sources (for instance, the EU directives on water).

In 2016, the Administrative Court in Aswan upheld the decision of the Director of the General Administration for Nile Protection to remove the treated industrial drainage pipe that ends in the Nile water, owned by a private company that manufactures writing and printing paper. The Director's decision aimed to prevent River pollution, in protection of the lives and health of Egyptians. The Court's decision demanded the House of Representatives' amendment of the legislations regulating the use of the Nile River to explicitly prohibit drainage into the River's waters and to consider it a serious crime and felony, representing an attempted murder for Egyptians.

In 2021, the ruling of the Court of Cassation addressed the issue of environmental pollution, in which it established several judicial principles and concepts stipulated in the International Convention for the Prevention of Pollution from Ships. In its ruling, the Court stated "the necessity of remedy for all damages resulting from pollution incidents resulting from violating the provisions of laws as well as international agreements to which the Arab Republic of Egypt is a party; or for pollution incidents by toxic substances and other harmful substances, resulting from pollution through air, from the stranding or collision of ships, or that occurred during shipment or unloading, or any other accidents; and remedy covers traditional and environmental damages and the costs of restoring the environment.

3- Statistics and Data Sources

- Available independent and official data on the health of aquatic ecosystems to assess the need for restoration or conservation.
- Good experience applying non-governmental or community-based monitoring of aquatic ecosystems.

Marine and coastal biodiversity is considered the largest biological diversity in Egypt (about 5000 species) due to the large area covered by about 3,000 kilometers of distinct coasts, which includes many and diverse environments, like the Gulfs of Suez and Aqaba, which are different in their environments and therefore their biological diversity, in addition to other marine environments that vary in their natural, chemical and biological characteristics, as well as their mineral wealth of petroleum and natural gas.

The environment of the coral reefs in the Red Sea is classified among the distinguished ecosystems in the world and the least degraded compared to many other regions in the world. Coral reefs play an important role in protecting the coast, and thus there is no coastal erosion as is the case in the Mediterranean Sea, in addition to being a rich source of fish.

As for water quality monitoring, a number of industrial establishments have been connected to a real-time monitoring network to monitor the water quality of the Nile River and the lakes, and two real-time monitoring stations have been installed in Lake Manzala, where the number of stations in the network has reached 25 real-time monitoring stations. In addition, the Government has been utilizing the geographic information system to establish a monitoring network for the quality of wastewater of industrial establishments working close to the Nile River through 9 stations to monitor the water quality of the Nile River, and with the aim of measuring water quality indicators in the Nile River in a number of governorates.

The water quality of the Nile River and its two branches has been monitored through 69 monitoring sites on the Nile River, in addition to three points in the High Dam Lake (Nasser). Through the central and regional laboratories of the Egyptian Environmental Affairs Agency in 16 governorates, monitoring is carried out on the implementation of national coastal and lake monitoring programs to monitor lake water quality to support development plans for these lakes.

This is achieved through analysis of water quality characteristics, hydro-chemical tests, total petroleum hydrocarbons tests, bacterial markers, and floating plants and animals.
With regard to the continuous follow-up of sewage treatment plants and industrial facilities, an assessment of the environmental and operational situation of 50 wastewater treatment plants, which receive liquid waste from industrial facilities (the plants most affecting the environment), has been completed through the implementation of several measures that improve the efficiency of stations.
An assessment of the environmental situation of the liquid wastes of industrial establishments has been completed for 655 establishments that discharge into the public network, in a number of governorates.
With regard to the efforts to follow up the environmental situation of the Nile River, the facilities that perform drainage in the Nile River were inspected (9 direct drainage facilities – 12 indirect drainage facilities) with a total number of 20 facilities.
As for the efforts to follow up the environmental situation of the Mediterranean Sea, the industrial establishments that discharge into the Mediterranean Sea were inspected, with a total number of 11 establishments.
As for the follow-up of the environmental situation of Lake Mariout, the implementation of environmental sanitation plans for 3 industrial facilities has been completed, and the project for inventorying water pollutants of wastewater treatment plants and industrial facilities of all governorates has been completed.
52 industrial wastewater treatment plants have been established in the 6th of October City, for the reuse of treated water in industrial, irrigation and afforestation purposes through rationalization of water consumption and efficient resource management.
The inventory and inspection of 155 industrial establishments that manufacture cardboard from paper waste have been completed, and 9 plants for the treatment and reuse of industrial wastewater have been established.
As for the integrated management of the coastal and marine areas, a project to adapt to climate change has been implemented at the North Coast and the Nile Delta. The project aims to reduce the risks of flooding the northern coasts of Egypt, especially the Delta.

4- Institutions and Governance Mechanisms:

- State and non-state actors involved in the governance of aquatic ecosystems.
- Governance mechanisms of aquatic ecosystems by state (including local authorities) or non-state actors (including community-based organizations).
- Financial means and budget allocation to state aquatic ecosystems' governance and accountability frameworks (including environmental safeguards to avoid water contamination and overexploitation of water sources).

National policies in the environmental field are set and implemented by a number of ministries and national authorities, foremost of which is the Ministry of Environment and the Egyptian

Environmental Affairs Agency. The Cabinet, through the Ministry of Environment, coordinates the process of formulating and implementing the environmental policy among the various ministries. The Ministry of Environment is responsible for developing the general policy; preparing and following up on the implementation of the necessary plans for preserving and developing the environment; and enhancing environmental relations between Egypt and countries and international organizations. The Ministry is also responsible for recommending the necessary legal measures to join international and regional agreements related to the environment, and preparing draft laws and decisions necessary to implement these agreements.

The Egyptian Environmental Affairs Agency is the authority responsible for enhancing and protecting the environment and public health. The Agency is also concerned with promoting various environmental activities at the national level, by integrating environmental issues into all national policies, plans and programs.

The Egyptian Water and Wastewater and Consumer Protection Regulatory Agency was established to achieve a balance between service providers and recipients, and improve drinking water and sanitation by achieving a balance between the interests of all parties, within the framework of transparency, efficiency and protection of consumer rights.

The Agency plays an important role in monitoring water quality by collecting samples from water production sites throughout the governorates and analyzing them through the laboratories of impartial scientific authorities; issuing reports on the quality of drinking water and sanitation in the governorates; conducting field visits to the central and subsidiary laboratories and the stations of service providers; and comparing between the results; through the reports issued by the Agency to determine the status of improvement in the quality of drinking water and the efficiency of wastewater treatment.

The Holding Company for Water and Wastewater is concerned with improving drinking water and sanitation. Accordingly, advanced customer service centers have been established; cars and mobile customer service centers have been provided; outlets have been opened in sports clubs; and technological channels and platforms (hotline - social media) have been created to enhance communication, receive complaints and provide services to citizens. Additionally, home delivery service for patients and elderly people who seek new contracts was provided.

The holding company developed a unified commercial regulation related to contracting procedures for the delivery of services to ensure the application of the principles of integrity during all procedures and contracts with consumers, and to allow the installment of debts and due payments, for the sake of citizens' convenience, and with the aim of simplifying and automating all procedures of customer service centers to ensure the speedy completion of procedures.

In the field of partnerships, the Egyptian Federation for Water and Sanitation was established in 2020 to enhance the role of civil society in supporting drinking water and sanitation projects, and to be a channel for cooperation between water companies and non-governmental organizations.

In the field of social responsibility towards the poorest families, community surveys were conducted for the villages targeted by drinking water and sanitation projects to update customer data and add it to the geographical information system maps. These surveys determine, for example, the income level of citizens, and the cultural and educational level, which helps in producing comprehensive results and information. These results and information contribute to developing communication methodologies and service delivery mechanisms based on these outputs. The cost of water connections to homes for drinking water and sanitation, implemented by non-governmental organizations, for the poorest families in rural villages has also been reduced.

Regarding control and follow-up to improve and ensure the efficiency and quality of service, all work carried out by departments concerned with communication and provision of services to citizens has been automated, to allow planning, following-up, evaluating and monitoring of the results through the program: (DROPS – Digital Reporting & Operational Planning System); through conducting monthly and periodic opinion polls to directly learn about the priorities and suggestions of citizens; and through telephone follow-up with customers to ensure the quality of services provided through all channels of service provision and complaints.

5- To Rights Holders:

- Examples of how aquatic ecosystems are linked to fulfilling the human rights to safe drinking water and sanitation in your personal experience or collective community experience.
- Provide examples on how the recognition of legal personhood of aquatic ecosystems has contributed to promote democratic governance and their restoration.
- Describe experiences that reflect the intersectionality among the degradation of aquatic ecosystems, poverty and lack of access to safe drinking water and sanitation.
- Examples on how degraded aquatic ecosystems impact groups and population in situations of vulnerability, such as: Persons living in poverty, women and girls, children, persons with disabilities, black people, and Indigenous Peoples.
- Describe how the governance mechanisms of the river, lake, spring, or other aquatic systems provide safe drinking water for personal consumption and use. Kindly provide examples.
- Examples of how the unhealth of an aquatic ecosystem has affected the fulfilment of the human rights to safe drinking water and sanitation of you or your community.
- Examples of restoration of aquatic ecosystems with a human rights perspective.

The drinking water and wastewater sector is among the list of priorities of the Egyptian Government, in line with Egypt's Vision 2030. The State's attention is reflected in its commitment to use the latest technological methods in purifying drinking water and treating wastewater for its reuse in various purposes. The State also seeks the continuous improvement of services provided to citizens and the upgrading of this sector. The Egyptian State realizes the importance of raising this sector's efficiency in light of the increasing challenges it faces,

represented in water scarcity. The State is committed to service provision to all citizens, while adhering to health and environmental standards and requirements.

The Government's efforts have resulted in an increase in the national coverage of drinking water, reaching about 98.7% in 2021, 100% at the urban level and 97.4% at the rural level, compared to 97% in 2014.

With regards to developing water sources through the rational use of groundwater and harvesting rain and torrential waters, the Ministry of Water Resources and Irrigation is responsible for managing, developing and rationalizing the use of water resources, especially groundwater reservoirs. The Ministry also undertakes the establishment of facilities to harvest rain and torrential rains in the governorates of the Sinai Peninsula, the Red Sea and Matrouh, considering them as one of the significant complementary sources of drinking water in the coastal areas.

With the aim of providing pure water, especially in the coastal areas and governorates on the Red and Mediterranean Seas and the Gulfs of Suez and Aqaba, the State is moving towards establishing a number of seawater desalination plants. Accordingly, the strategic plan for establishing seawater desalination plants is based on four main pillars divided into 6 five-year plans until 2050. The plan aims to have the amount of water produced through these stations reach, by the end of this period, to more than 8.5 million m3/day.

There is also a trend for the safe reuse of wastewater, through double and triple treatment, and eventually the use in its intended purposes, instead of disposing of it as in the past, with the aim of maximizing the utilization of water resources. On the other hand, the State launched the strategic plan for the expansion in establishing seawater desalination plants to meet drinking water needs (2020-2050), which is based on a set of pillars aimed to providing the water needs required for urban development and necessary to meet the future population increase.

The Ministry of Water Resources and Irrigation is also responsible for managing, developing and rationalizing the use of water resources, especially groundwater reservoirs, based on hydrogen studies at the regional and local levels as well as development zones. The Ministry also establishes rain and torrential harvesting facilities in the governorates of Sinai, the Red Sea and Matrouh.

The average total production capacity of water plants is about 24.85 million m3/day, through 2732 surface and artesian production stations, and desalination plants, where the water produced from surface plants represents 88.1%, while 11.3% is produced from artesian plants. The rest is from desalination plants.

In addition, 1.2 million water-saving parts were sold and installed, in addition to signing a document with all relevant ministries to rationalize drinking water consumption. Accordingly, coordination was carried out with those ministries to install the water-saving parts in all their buildings, in addition to selling these parts to the public through the customer service centers of subsidiaries.

2021 witnessed the inauguration of one of the significant projects that were carried out in South Sinai Governorate, which included the establishment of 44 dams, 16 barriers, 229 artificial lakes, 15 water tanks, 5 solar energy projects, and the construction of dams to protect them, which are

paths and valleys that form a stream of torrents. In January 2022, the construction of the Umm al-Bared Dam in central Sinai was completed to store 3 million cubic meters of rainwater.

The Sa'aidah water station was also established in October 2021, with the technology of river bank natural filtration, which is the first stand-alone station in the world for natural filtration, with a capacity of 15,000 cubic meters of water per day. A conveyor water line was extended from the station to service areas, reaching about 90,000 persons. In addition, 112 units have been established with the technology of river bank natural filtration, producing 280,000 cubic meters per day, serving about 2,162,000 persons in the governorates of Damietta, Qalyubia, Giza, Beni Suef, Minya, Assiut, Sohag, Qena, and Luxor.